

186102 - هل يجوز لفريق الصيانة التناوب في النوم أثناء العمل الليلي ؟

السؤال

أعمل رئيس طاقم الصيانة بإحدى المصانع ، ونداوم فى العمل بنظام الورديات ، ليلي ومسائي و صباحي ، خمسة أيام فى الأسبوع لكل وردية ، وأثناء الوردية الليلية من الساعة العاشرة مساء إلى الثامنة صباحا أي 10 ساعات ، ونظرا لقلة الأعطال ، يغلب النعاس على أعضاء الفريق ، وأحيانا يذهب فريق للنوم ، ويبقى الباقي مستيقظا بالتبادل ، وأنا بصفتي رئيس الفريق لا أنام مطلقا ، وأغلب الظن - وحسب تقديري - لن يكون هناك ضرر على المصنع من هذا التصرف ، علما بأننا في مصنع مالكة ليس شخصا واحدا ، وإنما عدة جهات تملك المنشأة ، كذلك أخطرت مديري ولم يقر أو ينف هذا الفعل ، والمصنع له مدير عام ، وهو موظف أيضا .
والسؤال :

هل يحق لي السماح لهم بالنوم ، وهل يحق لي النوم مثلهم ، وفي حالة الرد بـ " لا " ، ما هو موقفى الشرعي من السماح لهم بالنوم ، وما هو موقفهم الشرعي ؟

الإجابة المفصلة

الحكم الشرعي في ذلك يتبع المدير المخول بالإشراف على مراحل العمل وإجراءات سيره : فإن كان المدير موكلا من قبل مالكي الشركة في إدارة العمل وتنظيمه بما يحقق مصلحته ، فحينئذ يمكنكم سؤاله واستئذانه في طريقة تقسيم المناوبة الليلية على فريق الصيانة ، بحيث يتمكن الجميع من الاستراحة والنوم بالقدر الذي لا يؤثر في سير العمل ، ولا يؤدي بأي تقصير فيه ، فإن سمح لكم فلا حرج عليكم في ذلك .
أما إذا كان المدير غير مخول بالنظر في هذه الحدود ، أو كان الأمر مشددا عليه من قبل مالكي المصنع ، بحيث تعلمون أن أحدا لا يملك الصلاحية بالسماح لكم بالنوم أثناء المناوبة الليلية ، أو قام احتمال لوقوع الخلل في المصنع والإنتاج بسبب النوم مع عدم القدرة على تدارك ذلك ، أو كان في استيقاظ الموظفين جميعا طول الوقت ، مصلحة زائدة للعمل : فلا يجوز لكم حينئذ مخالفة ما تم الاتفاق عليه ، ويجب عليك - وأنت رئيس الفريق - إلزام الجميع بهذا الحكم الشرعي ؛ فالموظف في الشركات والمؤسسات يسميه الفقهاء بـ " الأجير الخاص " ، أو " الأجير المنفرد " ، وهو من يعمل لمعين عملا مؤقتا ، فيستحق أجره بتسليم نفسه في المدة المتفق عليها ؛ ويجب عليه الالتزام بأداء العمل على الصفة المتفق عليها ؛ لأن منافعه صارت مستحقة للمستأجر - الذي هو المصنع - في أوقات الدوام الرسمي طيلة سنوات بقاء الموظف في الخدمة .

قال المرداوي رحمه الله في "الإنصاف" (6/66) :

" الأجير الخاص هو الذي يؤجر نفسه مدة معلومة ، يستحق المستأجر نفعها في جميعها "

أه

وإذا كانت مدة الإجارة مملوكة لصاحب العمل ، فليس للعامل أن ينوب عن غيره ؛ لأن هذا الوقت ليس مملوكا له .

كما أن حق صاحب العمل في الإجارة متعلق بكل موظف بعينه ، فليس له أن يستنوب غيره من تلقاء نفسه .

قال البهوتي رحمه الله :

" وَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ عَلَى عَيْنِهِ فِي مُدَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا) بِأَنْ

اسْتَأْجَرَ عَبْدًا مُعَيَّنًا أَوْ إِنْسَانًا مُعَيَّنًا لِيَخِيَطَ لَهُ شَهْرًا

، أَوْ لِيَبْنِيَ لَهُ هَذَا الْحَائِطَ (فَمَرَضَ) الْأَجِيرُ (لَمْ يَقُمْ

غَيْرُهُ مَقَامَهُ) لَوْ قُوعِ الْعَقْدِ عَلَى عَيْنِهِ كَالْمَبِيعِ

الْمُعَيَّنِ " انتهى من "كشاف القناع" (4/31) .

وينظر : " قواعد الأحكام " للعز ابن عبد السلام (2/185)، "رد المحتار مع الدر

المختار" (6/70) ، " حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير " (4/23) ، " مغني المحتاج "

(3/477) .

وقد سبق بيان هذا الحكم باختصار شديد في موقعنا ، وذلك في الجواب رقم : (40509).

والله أعلم .